الصبيح تتحدث

قد وجب بين العمير والدويسان

سحب اقتراحات بقانون في شأن المطبوعات والنشر لمزيد من الدراسة وإعادة الصياغة

نواب يشنون هجمة واسعة على الوزراء بسبب تأخر الإجابة عن أسئلتهم

■ الدويسان : الحكومة تفتخر بانها تجيب على الاسئلة وبعض الوزراء يتفنن في خداع النائب ويقدم اجابات مطاطية

■ دشتي : موضوع الاسئلة النيابية شائك وهناك إخلال حكومي نيابي وعدم حضور الوزراء مخالف للائحة

جانب آخر من الجلسة

سعود الحريجي متحدثا

■ التميمي : لماذا التعاون مطلوب من النواب وليس هناك تعاون من الوزراء؟.. نحن ممثلو الشعب ونحاسب الحكومة

■ الزلزلة : لدينا أدواتنا الدستورية الواضحة إذا لم يجب الوزير عن الاسئلة النيابية .. يجب أن يصعد المنصة

■ الحريجي : الرد على بند الأسئلة لا يحمل أهمية عند بعض الوزراء الذين يردون بعد سنة تقريباً

ويجب ان يوضع علي جدول اعمال الجلسة القادمة نظرا للاهمية

احمد القضيبي :في ابريل 2015 تم التعديل علي المادة ١٢٢ بقانون هيئة اسواق المال وكان الامر متطورا امام المحكمة الدستورية فلماذا ردة الفعل بالنسبة للتعديل علي قانون هيئة مكافحة الفساد وانا رفضت التاجيل داخل اللجنة

الرئيس الغانم :الاخ احمد التصويت داخل اجتماعات اللجان سري وسوف اشطب كلمة انك صوت بالرفض

يوسف الزلزلة :اتعجب من بعض الاخوان وكانه يدري بان حكم المحكمة الدستورية سوف يلغي هيئة مكافحة الفساد..

وهذا يعتبر تدخلا بالسلطة القضائية وهذا ليس من حق احد ان يتدخل بعمل اي سلطة ...الامر الطبيعي ان نعطي لانفسنا والحكومة الوقت الكافي لكي نأتي بشي متكامل

فيصل الدويسان :المبررات التي ساقتها الحكومة للجنة التشريعية واهية وضعيفة والفراغ التشريعي سيكون اكبر عند عدم اقرار هذه التعديلات وليس في مصلحة احد وجود هذا الفراغ التشريعي الكبير

وزير العدل :نؤكد ان الحكومة حريصة علي هيئة مكافحة الفساد ومكافحة الفساد بالجملة وما اتفقنا عليه في اللجنة التشريعية اصاب كبد الحقيقة ،ولابد من الوقوف علي المبادي التي سوف تسطرها المحكمة الدستورية في حكمها

واوكد ان الحكومة منذ قبل ان يقدم الاخ الطاعن طعنه في القانون،وهي مهتمه بقانون مكافحة الفساد وكان محل دراسة وتمحيص من مختلف الجهات المختلفة كالنيابة العامة وادارة الفتوي ووزارة العدل والكويت ملتزمة باتفاقيات دولية وتعهدات دولية لمكافحة الفساد وكل هذه الامور يجب ان تكون علي بساط البحث ونحن ندرس القانون القادم

احمد لاري :احمل الحكومة مسؤلية وجود اي فراغ تشريعي اذا ابطل قانون هيئة مكافحة الفساد من قبل المحكمة الدستورية

جمال العمر :اضم صوتي للاخ احمد لاري لان الحكومة غيرت رايها من الامس الي اليوم

وزير العدل :الحكومة لا تعلم علم الغيب بما سوف يصدر من المحكمة الدستورية والحكومة لم تخطي وقت اصدار مرسوم الضرورة بانشاء هيئة مكافحة الفساد والحكومة لم تغير رايها وانما هو من باب التعاون وافقنا بالامس علي احاله الموضوع الي اللجنة التشريعية لبحثه

مبارك الحريص :نحن امام احتمالية اسقاط مرسوم كامل بكل مواده وليس هناك مجال للمقارنة بما اورده الاخ احمد القضيبي من هيئة الاسواق ...نحن في هذا المجلس سنكون اكثر حرصنا علي وجود هيئة لمكافحة الفساد ونحن امام مسؤوليات سياسية ودستورية ولسنا بمجال المزايدات كما المجالس السابقة

عبد الله الطريجي :حسب قناعتي ان حكم المحكمة سوف يبطل هيئة مكافحة الفساد ونتمني ان نسمع من وزير العدل هل سيلم محاسبة المستشارين الذين يصيغون مثل هذه القوانين وايضا في المجلس المبطله الاول والثاني

وزير العدل:الحكومة مع مستشاريها لم تخطي لان المبادي الدستورية للمحكمة الدستورية لم تكن تتدخل في اعمال مراسيم الضرورة وتعتبرها اعمالا برلمانية وذلك بسبب ان مواءمة رئيس الدولة تختلف عن وجهة نظرنا ولكن الان تغيرت وجهة نظر المحكمة الدستورية وتحترم رايها ..وسنتخذ كافة الاجراءات الرسمية للحفاظ علي المستندات التي في حوزه الهيئة في حال ابطلت المحكمة هيئة مكافحة الفساد المجلس يوافق علي تقرير اللجنة التشريعية والقانونية بتأجيل البت بالتعديلات علي قانون انشاء هيئة مكافحة الفساد الي جلسة ٢٢ الجاري

حضور ٤٥ موافقة ٣٨ عدم الموافقة ٧

المجلس ينتقل الي طلب نيابي بشان تحديد جلسة خاصة لمناقشة الاخلال الجسيم بشان شكاوي النواب من عدم الرد علي الاسئلة النيابية من قبل الوزراء

الغانم :جلسة خاصة او تمديد احدي الجلسات ليكون امامنا هذا الخيار

عبد الحميد دشتي :بما انني من مقدمي الطلب اقبل بهذا الخيار

الغانم :اذن يكون التقدير للمجلس المحلس ينتقل الي مناقشة الآتي:

كتاب وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مرفق به تقرير وزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بشان انقطاع التيار الكهربائي في مناطق متفرقة بدولة الكويت يوم الاربعاء الموافق 11-2-2015م.

كتاب وزير المالية مرفق به مذكرة برأي الفريق الاقتصادي لوزارة المالية حول ملاحظات أعضاء مجلس الأمة بشأن موضوع تنويع مصادر الدخل.

كتاب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مرفق به مذكرة بشأن المخالفات والتجاوزات من قبل رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية.

يوسف الزلزلة :يجب ان تكون هناك رقابة من وزارة الشؤون علي جمعية الشفافية بعد ان خرجت عن الخط المحدد.. لها رئيس جمعية الشفافية يزود منظمة الشفافية الدولية بتقارير غير صحيحة عن دولة الكويت

وهذا ما جاء في استقالة بعض اعضاء الجمعية..هناك بعض التيارات السياسية تستغل جمعيات النفع العام لاجنداتها .

وزير الاشغال:ما يتاذي منه المواطنون بسبب تطاير الحصي من الشوارع نحن نتصدي له وما يثبت لدينا من تقصير سنوقع الجزاء علي المتسبب وهذا محل متابعة منا.

وزير التربية :شكلنا لجنة للتحقيق في كل المخالفات التي قام بها مدير معهد الابحاث وشكلنا لجنة لاختيار مدير معهد الابحاث ورشحت ثلاثة اسماء ورفعناها الي ديوان الخدمة وستقوم بتعيين مدير بالانابة لحين الانتهاء من تحديد اسم المدير بالاصالة.

عدنان عبد الصمد :هناك لعب في التعليم التطبيقي ونريد ان نعطي المستحقين ووافقنا علي الميزانية كما جاءت من وزارة المالية. وزير المالية: البيانات التي طلبتها لجنة الميزانيات والحساب الختامي من وزارة المالية جاهزة ولكن ما يؤخرنا هو رد هيئة التعليم التطبيقي.

وزير التربية : بالنسبه لصرف المكافات فهي للمستحقين لان هناك البعض غير مستحقين.

الغانم :ترفع الجلسة الي صباح يوم 22 ديسمبر الساعة التاسعة صباحا.

معيوف معلقا

مشاورات